



جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
Grand Capital
ش.م.م

القاهرة في 2026-8-12

الاستاذة / رشا مصطفى موسى.

مدير عام إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية.

تحية طيبة وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم القوائم المالية المستقلة والمجمعة لشركة جراند انفستمنت القابضة

للاستثمارات المالية بتاريخ 2026/06/30،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية

مدير علاقات المستثمرين

تامر فؤاد مرسى

س.م.م



شركة جرانډ انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية المستقلة
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة
عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦
وتقرير الفحص المحدود عليها



تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية المستقلة
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفقة لشركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية المستقلة - ش.م.م - في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قائمة الدخل المستقلة وقائمة الدخل الشامل المستقلة والتغير في حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص:

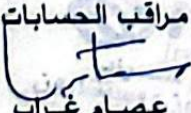
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة على استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

- بالنسبة للقوائم المالية للشركة المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ فقد تمت مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر أصدر تقريره المؤرخ في ٤ يونيو ٢٠٢٦ برأي غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

القاهرة في: ١٢ أغسطس ٢٠٢٦

مراقب الحسابات

عصام غراب

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٤)

س.م.م ٤٣٩٣

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) المستقلة

عن الفترة المالية من 1 ابريل 2026 الى 30 يونيو 2026

من 1 ابريل 2025 الى 30 يونيو 2025 جنبه مصرى	من 1 ابريل 2026 الى 30 يونيو 2026 جنبه مصرى	رقم الايضاح	
122,243	338,699	11	الايــــــــــــرادات <u>يخصم :</u>
97,430	150,311	12	مصاريف النشاط
24,813	188,388		مجمل ربح او (خسارة) النشاط <u>يخصم :</u>
907,865	1,060,630	13	المصروفات الإدارية والعمومية
0	120,937		الخسائر الانتمائية
0	0		فوائد مدينة (عقود الايجار)
0	0		خسائر إعادة تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة <u>يضاف :</u>
0	249,050		عوائد حصة الشركة في رأس مال مصر للمقاصة
240,768	0		إيرادات إيجارات عقارية
166,315	45,131		أرباح الإستثمار في الأوراق المالية
0	0		أرباح رأسمالية
0	0		رد مخصص الخسائر الانتمائية
0	0		فروق عملة
34,084	0		إيرادات أخرى
0	0		ارباح رأسمالية
579,180	896,236		فوائد دائنة
137,295	197,238		صافى خسائر العام قبل الضرائب <u>يخصم :</u>
0	24,905		ضريبة دخل توزيعات الارباح
0	15,291		ضريبة الدخل
11,469	10,158	8	الضرائب المؤجلة
125,826	146,884		صافى خسائر العام بعد الضرائب
0.02	0.02	14	نصيب السهم في الارباح (الخسائر)

الإيضاحات المرفقة من 1-21 متممة للقوائم المالية وتقرأ معها ،

عضو مجلس الإدارة المنتدب
اسامة عبد الحارث أبوبكر

رئيس مجلس الإدارة

محمد عزات زكى الاغا

المدير المالي
جاتو امير سعد



قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن الفترة المالية من 1 أبريل 2026 إلى 30 يونيو 2026

<u>من 1 أبريل 2025</u>	<u>من 1 أبريل 2026</u>	
<u>إلى 30 يونيو 2025</u>	<u>إلى 30 يونيو 2026</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
125,826	146,884	صافي خسائر العام بعد الضرائب
125,826	146,884	إجمالي الدخل الشامل عن العام

الإيضاحات المرفقة من 1-21 متممة للقوائم المالية وتقرأ معها ،

عضو مجلس الإدارة المنتدب

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

أسامة عبد الحارث أبوبكر

محمد عزات زكي الاغا

جيانو امير سعد



قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية من 1 ابريل 2026 إلى 30 يونيو 2026

البير	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح / خسائر مرحلة	صافي خسائر العام بعد الضرائب	المجموع
إيضاح رقم	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
	8	1-9-1			
الرصيد في 1 ابريل 2025	39,000,000	1,315,780	6,927,753	1,198,196-	46,045,337
المحول الى الأرباح المرحلة	0	0	1,198,196-	1,198,196	0
صافي الخسائر عن العام	0	0	0	125,826	125,826
الرصيد في 30 يونيو 2025	39,000,000	1,315,780	5,729,557	125,826	46,171,163
الرصيد في 1 ابريل 2026	39,000,000	1,814,856	15,211,996	6,882,056	62,908,908
المحول الى الأرباح المرحلة	0	499,076	6,382,980	6,882,056-	0
صافي الخسائر عن العام	0	0	0	146,884	146,884
الرصيد في 30 يونيو 2026	39,000,000	2,313,932	21,594,976	146,884	63,055,792

الإيضاحات المرفقة من 1-21 متممة للقوائم المالية وتقرأ معها ،

عضو مجلس الإدارة المنتدب

أسامة عبد الحارث ابويكر

رئيس مجلس الإدارة

محمد عزات زكي الاغا

المدير المالي

جاتو امير سعد



البير	ايضاح	يونيو 2026	يونيو 2025
رقم	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-			
صافى خسائر العام قبل الضرائب		197,238	137,295
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :-			
إهلاكات	1,283 (12,11)		307,852
فوائد دائنة	896,236-		579,180-
مخصص الخسائر الإئتمانية	120,928		0
إيرادات تخص استثمارات مصر المقاصة	0		11,481-
إيرادات إيجارات عقارية	0		240,768-
عوائد حصة الشركة في رأس مال مصر للمقاصة	249,050-		0
أرباح رأسمالية	0		0
فروق عملة	0		0
		1,023,075-	523,577-
		825,837-	386,282-
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل			
التغير في رأس المال العامل :			
التغير بالنقص (بالزيادة) في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	3	80,675	2,723,737-
التغير بالزيادة (بالنقص) في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	9	116,460	403,861
مقبوضات من بيع (مدفوعات في شراء) الاستثمارات المالية		1,564,300-	262,638-
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر			
ضريبة دخل و مخصص	0		
		1,367,165-	2,582,514-
		2,193,002-	2,968,796-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل			
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :			
مقبوضات عوائد حصة الشركة في رأس مال مصر للمقاصة		224,145	0
مدفوعات في شراء و بيع أصول ثابتة أخرى	5	0	3,000-
المحصل من اسهم الشركة في مصر المقاصة		0	13,600
مقبوضات فوائد دائنة		896,236	579,179
متحصلات من بيع استثمارات العقارية		0	10,500,000
متحصلات من عائد الإستثمارات العقارية		0	836,460
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار			
صافي الزيادة (العجز) في النقدية وما في حكمها خلال العام			
النقدية وما في حكمها في بداية العام			
أثر التغير في فروق تقييم العملة			
النقدية وما في حكمها في نهاية العام			
الإيضاحات المرفقة من 1-21 متممة للقوائم المالية وتقرأ معها ،			



رئيس مجلس الإدارة

محمد عزات زكى الاغا

عضو مجلس الإدارة المنتدب

أسامه عبد الحارث ابوبكر

المدير المالي

جانو امير سعد

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في 30 يونيو 2026

* نبذة عن الشركة :

شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته وتأسست الشركة بتاريخ 2007/3/6 ويمتد أجل الشركة حتى 2032/03/06. وتم قيدها في سجل تجاري الجيزة تحت رقم 186489 بتاريخ 2007/3/7 .

* غرض الشركة :

الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها ومزاولة نشاط أمناء الحفظ والإيداع المركزي وفقاً لنص القانون رقم 93 لسنة 2000 وتعديلاته والخاص بقانون القيد والإيداع المركزي للأوراق المالية وتم التأكد من عدم امكانية إضافة نشاط الاستثمار العقاري لنشاط الشركة و جرى الاعداد لتأسيس شركة للاستثمار العقاري و تم استخراج شهادة عدم التباس باسم الشركة الجديدة و سيتم العرض على اقرب جمعية عمومية لاتخاذ قرار بهذا الشأن .

1- السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية :

1-1- أسس إعداد القوائم المالية:

الالتزام بالمعايير والقوانين:

- تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين والتعليمات السارية ، وتقوم الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بثبات خلال الفترات المالية المعروضة بالقوائم المالية فإن السياسات المحاسبية المطبقة في القوائم المالية هي نفسها المطبقة في القوائم المالية السنوية كما في السنة المنتهية في 31 مارس 2026.

- أعدت القوائم المالية علي أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول التي يعاد تقييمها بالقيمة العادلة وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلي المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة. إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب استخدام تقديرات وفروض تؤثر علي قيم الأصول والالتزامات الواردة بالميزانية وعلي الأنصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وكذلك علي الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية ، وعلي الرغم من أن هذه التقديرات يتم إعدادها طبقاً لأفضل المعلومات المتاحة للإدارة عن الظروف والأحداث الجارية إلا أن الناتج النهائي قد يختلف عن هذه التقديرات .

2-1- ترجمة العملات الأجنبية:

1-2-1 - عملة التعامل والعرض:

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

2-2-1 - المعاملات والأرصدة:

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلي عملة القياس باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات ويدرج في قائمة الدخل أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وكذلك الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وذلك في تاريخ إعداد القوائم المالية أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تترجم باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة أما البنود التي سجلت بالقيمة العادلة تترجم باستخدام أسعار الصرف وقت تحديد المعاملة .

3 - الأصول الثابتة:

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك ، وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة بإقتناء الأصل وجعله صالحاً للإستخدام في الغرض المعد لأجله يتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل إلي قيمته التخريدية علي مدار العمر الإنتاجي المقدر، وفي نهاية كل سنة مالية يعاد النظر في العمر الإنتاجي المقدر والقيمة التخريدية وفي حالة وجود تغير للتوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجتها كتغير في التقدير.

وفيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية لكل نوع من أنواع الأصول التالية :

10 سنوات	أجهزة كهربائية ومعدات
10 سنوات	أثاث ومفروشات
5 سنوات	تجهيزات وتركيبات
5 سنوات	أجهزة حاسب آلي
20 سنة	مبانى وإنشاءات

عندما تتجاوز قيمة أصل القيمة المتوقع إستردادها من التشغيل فإنه يتم تخفيض هذه القيمة على الفور إلى القيمة المتوقع إستردادها أرباح وخسائر الإستبعادات يتم تحديدها بمقارنة القيمة البيعية بصافي القيمة الدفترية ويعترف بها فى بند مستقل في قائمة الدخل، تكاليف الصيانة والإصلاح يتم تحميلها على قائمة الدخل في السنة المالية التي حدثت فيها، تكلفة التجديدات الجوهرية يتم رسملتها على تكلفة الأصل عندما يكون من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة المنافع الإقتصادية المتوقعة للأصل عن المنافع الأصلية المقدرة عند إقتناء الأصل ويمكن المحاسبة عنها عند الإقتناء كأصول جديدة ويتم إستبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر وذلك طبقاً للفقرات من "67" إلى "72" من معيار الأصول الثابتة.

1 - 3 - 1 الأصول الأخرى (برامج):

تظهر الأصول الأخرى بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع الإستهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الإضمحلال ، وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة بإقتناء الأصل وجعله صالحاً لإستخدامه فى الغرض المعد لأجله ويتم إستهلاك الأصول الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجى المقدر للأصول الأخرى و بمعدل 20%.

1 - 4 - 1 إنخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل :

يتم فحص الأصول الثابتة ، لتحديد قيمة خسائر إنخفاض القيمة عندما يكون هناك أحداث أو تغير في الظروف قد تعطي مؤشرات علي أن القيمة الدفترية قد لا يتم إستردادها ، ويعترف بخسائر إنخفاض القيمة في قائمة الدخل بمبلغ الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع إستردادها والتي تمثل صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقع إستردادها من إستخدامه أيهما اعلي ولأغراض تقدير قيمة الإنخفاض في قيمة الأصل فإنه يتم تجميع الأصول في أدني مستوي يكون فيه تدفقات نقدية مستقلة ، يتم إلغاء خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في السنوات السابقة عندما يكون هناك مؤشر علي ان هذه الخسائر لم تعد موجودة أو إنخفضت كما يتم إلغاء خسائر انخفاض القيمة بحيث يتم رد المبلغ المعادل لقيمة اهلاك الفترة عن رصيد الانخفاض في القيمة . ويعترف بهذه الإلغاءات في قائمة الدخل .

1 - 5 - 1 الإضمحلال في قيمة الأصول:

1-5-1 الأصول المالية - المدينون التجاريون :

يتم إثبات المدينون التجاريون بالمبلغ الاصلي للفواتير ناقصاً أى انخفاض او اضمحلال فى قيمة تلك المدينين ويتم تكوين هذا الانخفاض او اضمحلال فى قيمة المدينين بإستخدام نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (47) والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم (26) حيث لم يكن هناك حاجة الي تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً ، على النقيض من ذلك يتطلب نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت. لم يتم حساب خسائر إئتمانية متوقعة على الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملة الأجنبية في ضوء عدم الاهمية النسبية لقيمة تلك الحسابات ومخصص الخسائر المتعلق بها.

1-5-2 الأصول غير المالية:

فى تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التى تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال اذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.

1-6- التدفقات النقدية :

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك التى لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث شهور ، وتم استخدام الطريقة غير المباشرة فى إعداد قائمة التدفقات النقدية .

1-7- الاعتراف بالإيراد :

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) "الإيرادات من العقود مع العملاء" الذى يحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (8) "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم (11) "الإيراد" وينطبق على جميع الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء مالم تكن تلك العقود فى نطاق المعايير الأخرى.

يحدد المعيار الجديد نموذجاً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء كالتالى:

1. تحديد العقد مع العميل.

2. تحديد الالتزام التعاقدى لتحويل البضائع / أو الخدمات (المعروفة بأسم التزامات الأداء).

3. تحديد سعر المعاملة.

4. توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة.

5. الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزام الأداء.

بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (48) الجديد ، يتم قياس الإيرادات على أساس المقابل المحدد فى العقد مع العميل. تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عندما تنقل السيطرة الى العميل.

يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (48) من المنشآت ممارسة الحكم ، مع الوضع فى الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. يحدد المعيار أيضاً المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد.

قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة ، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات ، واستنتجت أن الأساس الحالى للاعتراف بالإيرادات لا يزال مناسباً.

وينقسم إيرادات الشركة إلى:

1-7-1- إيرادات من توزيعات الأرباح من الشركات المستثمر فيها:

يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملى الأسهم فى تحصيل مبالغ هذه التوزيعات.

1-7-2- إيرادات الفوائد الدائنة :

يتم إثبات الفوائد الدائنة فور إستحقاق الفائدة وذلك على أساس الاعتراف بالعائد على أساس نسبة زمنية أخذاً فى الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ومن واقع كشوف الحسابات البنكية .



1-7-3 - إيرادات الحفظ المركزي:

يتم إثبات إيرادات الحفظ المركزي بموجب سجل تنفيذ يومي ومن واقع برنت التنفيذ فور تأديه الخدمة للعملاء .

1-7-4 - إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة :

يتم إثبات الإيراد الناتج من البيع عند انتقال مخاطر ومنافع الملكية للمشتري .

كما يتم إثبات الإيراد وفقاً لما يلي :

"السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2021.

1-8-8 - الاستثمارات :

وتنقسم إلى :

1-8-1- استثمارات في شركات تابعة:

يتم إدراج الاستثمارات في الشركات التي تمتلك فيها الشركة نسبة مؤثرة من أسهم مال تلك الشركات والتي تمكنها من تحقيق السيطرة أو السيطرة من خلال التأثير المالي والإداري أو طبقاً لمعيار نسبة المساهمة ، وحق التصويت ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة، وهي تكلفة الاقتناء في تاريخ إصدار أمر الشراء ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت إن وجد تحميلاً على قائمة الدخل وذلك لكل استثمار علي حدة ويتم استبعاد تلك الاستثمارات عند إعداد القوائم المالية المجمعة ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بهذه الاستثمارات وفقاً لطريقة التكلفة وفي حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والخاصة بتوزيعات الأرباح مع استبعاد تلك الإيرادات عند إعداد الميزانية المجمعة.

1-8-2 - استثمارات مالية متاحة للبيع:

عند الاعتراف الأولي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرة ضمن حقوق الملكية وذلك حتى إلغاء الأصل المالي من الدفاتر وفي حالة تعذر قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بطريقة يعتمد عليها ، يتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة .

1-8-3 - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

تدرج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بتكلفة اقتنائها علي ان يعاد تقييمها في نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) وتدرج فروق التغير في قيمتها بقائمة الدخل .

1-8-4 - استثمارات عقارية :

تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات التي تم الحصول عليها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغير الموجب في القيمة العادلة أو لتحقيق إيجار أو كليهما معاً وليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.

بالإضافة إلى مراعاة الشروط التالية :

- أن يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقاري الى المنشأة .
- يمكن قياس تكلفته بصورة يعتمد عليها .

ويتم الإثبات الأولي لتلك الاستثمارات بالتكلفة، وهي تكلفة الاقتناء في تاريخ أو في تاريخ التبادل بالإضافة الى أي نفقات مباشرة متعلقة به أو أي نفقات يتم تكبدها بعد تاريخ اقتناء الأصل ولا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أي عقارات محتفظ بها ومقتناه فقط بغرض التصرف اللاحق فيها في المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة علي أن يتم إعادة قياس وتقييم تلك الاستثمارات العقارية التي يتولد عنها إيرادات في نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك وطبقاً لنسب الإهلاك التي حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (34) كذلك لا يوجد أي قيود على تحقق قيمة الاستثمارات العقارية أو على عملية تحويل الإيراد والمتحصلات من الاستبعادات ولا يوجد أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو صيانة أو تطوير أو تحسين الاستثمارات وفيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية لكل نوع من أنواع الاستثمارات : مباني وإنشاءات 20 سنة.

1-8-5 - إستثمارات أخرى :

- وهى عبارة عن إستثمارات فى رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وتم إثبات تلك الإستثمارات بالتكلفة حيث ان الشركة غير مقيدة بالبورصة .
- صندوق ضمان المتعاملين يتم اثبات الاستثمارات بالتكلفة .

1-9-9 - الإحتياطات :

1-9-1 - الإحتياطي القانوني :

طبقاً للنظام الاساسي للشركة يجنب 5% من صافي الربح لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة اذا ما بلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس مال الشركة المصدر ومتي نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .

1-9-2 - الإحتياطات الأخرى :

يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح من مجلس الإدارة ترحيل باقي الأرباح أو تكوين احتياطي غير عادي .

10-1 - ضريبة الدخل :

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية وتتضمن ضريبة الدخل علي أرباح أو خسائر الفترة كلا من الضريبة العامة والضريبة المؤجلة ويتم اثباته بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية هذا ويتم اثبات ضريبة الدخل علي صافي الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

11-1 - الضرائب المؤجلة :

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات ، بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

12-1 - المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة :

تتمثل الاطراف ذوي العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة والتي تنشأ بين المنشأة وبين الشركة القابضة او احدى شركات المجموعة وذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين شركات المجموعة وبين الاعضاء الأساسيين في الادارة العليا بالمنشأة أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوي علي إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطلق المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة علي جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والإلتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الاطراف ، تثبت المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها إدارة الشركة وببنفس أسس التعامل مع الغير .

13-1 - المخصصات :

يتم الإعتراف بالمخصص عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو حكمي حالي كنتيجة لحدث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام للموارد لتسوية هذه الإلتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام وعندما يكون من المتوقع إسترداد هذا المخصص أو جزء منه كما في حالة وجود تغطية تأمينية ، فان القيمة المتوقعة استردادها يتم تسجيلها كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون هذا الاسترداد مؤكد بدرجة عالية وفي تاريخ كل ميزانية يتم فحص المخصصات السابق تكوينها ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام فيتم رد المخصص.

14-1 - مزايا العاملين :

14-1-1 - التزامات معاشات تقاعد :

يوجد لدى الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو لائحة الاشتراكات المحددة التي تقوم بمقتضاها الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علي أساس إلزامي، ولا يوجد علي الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها، ويعترف بالاشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة .

14-1-2 - حصة العاملين في الأرباح :

يكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها بما لا يقل عن 10% من هذه الأرباح ولا يزيد علي الأجور السنوية للعاملين بالشركة، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي الشركة ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية في الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات .

15-1 - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية في إبريل وتنتهي في مارس التالي .

16-1 - الدائنون والمستحقات :

السياسات المحاسبية للدائنون

يتم الاعتراف بالدائنية الخاصة بالدائنون عند استلام الفواتير أو المستند الدال على الدين .
يتم إثبات الدين بالسجلات بالتكلفة التي تعترف بقيمة الدين بالدائنون بدفاتر الشركة .
تتم تسوية حسابات الدائنون بالدفاتر و السجلات عند السداد أو إجراء أية تسوية على الحساب و بعد الحصول على المستند الدال على التسوية .

لا يتم تحمل الشركة لاية التزامات مقابل لتلك الدائنية إلا إذا تم الاتفاق على ذلك و بشروط موثقة و معتمدة من الطرفين .

يتم عرض الدائنون ضمن الالتزامات المتداولة عند العرض بالقوائم المالية للشركة .

السياسات المحاسبية للمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالمصروفات المستحق بحسابات الشركة عند تكبد الشركة ذلك المصروف و بعد صدور المستند الدال عليه و إن لم يتم سداده .
يتم قياس المصروفات المستحق و إثباته بالسجلات في تاريخ اعداد المركز المالي للشركة .
تتضمن المصروفات المستحقة الاجور المستحقة و فواتير الخدمات التي تتحقق للشركة و اية مصروفات أخرى و حتى و إن لم تصدر الفاتورة بعد .

يتم عرض المصروفات المستحقة ضمن الالتزامات المتداولة عند العرض بالقوائم المالية للشركة .

السياسات المحاسبية للأرصدة الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالمصروفات المستحق بحسابات الشركة عند نشأة الالتزام على الشركة و إن لم يتم سداده .
يتم إثبات الالتزام على الشركة بالتكلفة في تاريخ تحقق الالتزام و يتم إثباته بالسجلات .
تتضمن الأرصدة الدائنة الأخرى المستحق للتأمينات الاجتماعية و الضرائب المستحقة على الشركة و إية مبالغ أخرى تستحق للجهات الحكومية و غير الحكومية و عند نشأة الالتزام .

17-1 - المصروفات :

يتم الاعتراف بجميع مصروفات النشاط بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية مع تحميلها علي قائمة الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف .

18-1 - التأجير :

قامت الشركة بالتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) "عقود التأجير"

"أصول حق الانتفاع والتزامات التأجير"

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (49) "عقود الإيجار" للمستأجرين نموذجاً وحيداً للمحاسبة عن عقود الإيجار في المركز المالي.

يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون هكذا إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل.

نتيجة لذلك، فإن الشركة كونها المستأجر، تقوم بالاعتراف بالأصل بحق الانتفاع الذي يمثل حقها في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزامات الإيجار الذي يمثل التزامها بسداد دفعات الإيجار. وتعترف الشركة بأصول حق الانتفاع والتزام الإيجار في تاريخ بدء التأجير. "الاعتراف الأولي"

ويُقاس أصل حق الانتفاع بمبداً بالتكلفة عندما يتم تكبد الالتزام بتلك التكاليف؛ وتشمل التكلفة مايلي:

• مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير.

• وأي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

• وأي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر.

• وتقدير تكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، إعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو

إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير.

يتم القياس الأولي للالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ. وتشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار مايلي:

• المدفوعات الثابتة ناقصاً أي إيجار مستلمة.

• مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل تقاس في البداية باستخدام المؤشر.

• مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.

• سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.

• دفعات الغرامات لانتهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المستأجر خيار انتهاء عقد التأجير.

ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير إذا كان يمكن تحديده بشكل موثوق. وإذا لم يكن في الإمكان تحديده بسهولة فائتم عندئذ استخدام سعر الفائدة على الإقراض الإضافي كمعدل خصم. وتحدد الشركة المعدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على أسعار الفائدة من مصادر التمويل خارجية مختلفة وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المؤجر "القياس اللاحق"

يتم قياس أصول حق الانتفاع لاحقاً بتطبيق نموذج التكلفة حيث يقاس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة : مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر الاضمحلال في القيمة ان وجدت وتعديل بأي إعادة قياس للالتزام عقد التأجير.

ويتم إهلاك أصل "حق الانتفاع باستخدام طريقة القسط الثابت؛ فإذا كان عقد التأجير بحول ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة في نهاية مدة العقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الحق في ممارسة خيار الشراء فيتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد ويتم أدراج تلك الأصول ضمن نفس فئة الأصول المماثلة و المملوكة للشركة ببند الأصول الثابتة. وفيما عدا ذلك يتم استهلاك "أصل حق الانتفاع" أو في نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب وتعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

يتم قياس التزام الإيجار لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم قياس التزام عقد التأجير بما يلي:

• زيادة المبلغ الدفترى من خلال تراكم الفائدة على التزام عقد التأجير.

• تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

• إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير.

طبقت الشركة حكماً لتحديد مدة العقد الإيجار لبعض عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التجديد أو عقوبات الإنهاء المبكر. يؤثر تقييم ما إذا كانت الشركة على يقين من ممارسة مثل هذه الخيارات أو العقوبات على مدة عقد الإيجار والتي تؤثر بشكل كبير على مقدار التزامات الإيجار حق استخدام الأصل المعترف بها.

19-1 - إدارة رأس المال :

يتمثل إدارة رأس المال في مقدرة الشركة في الحفاظ علي معدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتنمية قيمة حقوق المساهمين ولذلك تتمثل سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة علي ثقة العملاء والدائنون والسوق ودعم النمو في النشاط .

20-1 - تاريخ الإصدار :

تم اصدار القوائم المالية المستقلة بتاريخ 2026/08/12 وباعتماد مجلس الإدارة .

21-1 - نصيب السهم في الأرباح :

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقيمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين في الأسهم العادية للشركة (بعد إستبعاد نصيب العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة عن الأرباح) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة .

22-1 - تمتلك الشركة استثمارات في شركة الوسيط للخدمات المالية ليبيا بنسبة 65% برصيد 885.276 جنيه ونتيجة الأحداث والثورة الليبية قرر مجلس الإدارة إثبات خسائر الإضمحلال بكامل الرصيد.



2- نقدية بالبنوك والصندوق :

يونيو 2026 جنيه مصري	مارس 2026 جنيه مصري	البانك شيكات تحت التحصيل بالبنوك الصندوق جاري ودائع - فيزا الاجملى يخصم :- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
27,736,255	28,866,926	
0	0	
60,506	2,447	
25,000	25,000	
27,821,761	28,894,373	
150	141	
27,821,611	28,894,232	

3- استثمارات مالية بالقيمة العادلة

يونيو 2026 جنيه مصري	مارس 2026 جنيه مصري	استثمارات مالية بغرض المتاجرة فى اوراق مالية
1,564,300	0	
1,564,300	0	

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى :

يونيو 2026 جنيه مصري	مارس 2026 جنيه مصري	تأمينات لدى الغير جارى شركة جراند للتجارة (1-3) جارى شركات السمسرة شركات سمسرة - حفظ مركزى مصاريف مقدمة دفوعات مقدمة لملاك العقار سلف عاملين وعهد عملاء إيرادات مستحقة مدينون متنوعون مدينو ودائع صيانة ضرائب خصم من المنبع الاجملى يخصم :- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الاجملى
550,000	550,000	
8,091,429	8,050,662	
31,520	32,320	
89,279	72,694	
108,239	144,217	
10,657	13,045	
9,000	16,250	
0	93,556	
2,297	352	
0	0	
0	0	
21,669	21,669	
8,914,090	8,994,765	
1,147,247	1,026,319	
7,766,843	7,968,446	

1/4 تضمن الإيضاح رقم (3) المدينون وأرصدة مدينة أخرى بند جارى شركات تابعة التجارة :

شركة جراند للتجارة (والتي تملك فيها الشركة القابضة 99.33 % من رأسمالها) ويبلغ رصيد الشركة القابضة طرفها 7,942,920 جم وهى كالتالى:-
قرض بقيمة 5,500,000 جم تم منحها لشركة جراند للتجارة لتمويل أصول الشركة فى إنشاء مخزن لنشاطها التجارى بمنطقة أبو رواش .
وقرض بقيمة 2,442,920 جم تم منحها لشركة جراند للتجارة لتمويل شراء اراضى خاصة بالشركة .

5- استثمارات طويلة الأجل :

1/5 استثمارات فى شركات تابعة :

1/1/5 استثمارات فى شركات تابعة مقيمة (ملكية مباشرة) :

الن	عدد الأسهم	الرصيد فى 30 يونيو 2026	نسبة المساهمة
شركة جراند انفرستمنت لتداول الأوراق المالية	2,095,000	24,489,369	99.76%
شركة جراند انفرستمنت للتجارة	24,833,333	4,969,092	99.33%
الاجملى		29,458,461	

2/1/5 استثمارات فى شركات تابعة غير مقيمة (ملكية مباشرة) :

الن	نسبة المساهمة	الرصيد فى 30 يونيو 2026
شركة الوسيط للخدمات المالية - ليبيا	65%	885,276
يخصم :- خسائر الإضمحلال		885,276
الصافى		0

تم ذلك بناء على قرار مجلس الادارة نتيجة لاحداث الثورة الليبية .

2/5 استثمارات اخرى :

1/2/5 استثمارات فى رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع :

تتمثل فى استثمارات بمبلغ 116,396 جنيه مصري وهى عبارة عن حصة الشركة فى رأس مال مصر المقاصة وهى عبارة عن 12556 سهم بمتوسط تكلفة دفترية 9.27 جنيه مصري للسهم .

2/2/5 استثمارات فى صندوق ضمان المتعاملين :

تتمثل فى استثمارات بمبلغ 15.000 جنيه مصري



6- الأصول الثابتة :

البيان	التكلفة :-	البرص في 1 ابريل 2026	الإستحقاقات خلال العام	الإستحقاقات خلال الفترة	التكلفة في 30 يونيو 2026
الأصول					
الأرض	أرض	أجهزة كمبيوتر	أثاث ومفروشات	أجهزة ومعدات كهربائية	تجهيزات وتركيبات
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
7,096,688	0	1,856,770	668,669	901,537	3,669,712
0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0
7,096,688	0	1,856,770	668,669	901,537	3,669,712
7,085,794	0	1,845,909	668,640	901,534	3,669,711
1,283	0	1,283	0	0	0
0	0	0	0	0	0
7,087,077	0	1,847,192	668,640	901,534	3,669,711
9,611	0	9,578	29	3	1
10,894	0	10,861	29	3	1

تم فصل تكلفة العقارات المملوكة للشركة بواسطة الشركة الدولية لأعمال التقييم والتقييم (خبر التقييم م/ فتحى عبد الرازق أمين والمسجل بالهيئة برقم 43) والتي أصدرت نتائج التقرير في تاريخ 15/10/2023 تحت رقم 2-4225/2023 أن حصة الشركة بالأرض بمبلغ 2,560,000 جنيه مصري (فقط اثنين مليون وخمسمائة وستون ألف جنيه مصري لا غير).

تم بيع الأصول العقارية والأراضي الخاصة بها في 21/3/2026 ما نتج عنها أرباح رأسمالية بلغت 6394384 جنيه مصري .



شركة جراند انفيستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في 30 يونيو 2026

1-6 الأصول غير الملموسة - برامج :

البيان	يونيو 2026 جنيه مصري
التكلفة :-	
الرصيد في 1 ابريل 2026	155,000
الإضافات خلال العام	0
التكلفة في 30 يونيو 2026	155,000
الإهلاك :-	
مجموع الإهلاك في 1 ابريل 2026	155,000
إهلاك العام	0
مجموع الإهلاك في 30 يونيو 2026	155,000
القيمة الدفترية في 30 يونيو 2026	0
القيمة الدفترية في 31 مارس 2026	0

7- استثمارات عقارية :

البيان	يونيو 2026 جنيه مصري
الرصيد في 1 ابريل 2026	0
استثمارات العام	0
التكلفة في 30 يونيو 2026	0
مجموع الإهلاك في 1 ابريل 2026	0
إهلاك العام	0
إهلاك مستبعد	0
مجموع الإهلاك في 30 يونيو 2026	0
القيمة الدفترية في 30 يونيو 2026	0
القيمة الدفترية في 31 مارس 2026	0



1-7 بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المضافة خلال الفترة 3483287 جنيه عبارة عن القيمة العادلة للمعار وفقاً لتقرير معيانية وتقييم تم بواسطة الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل (خبير التقييم م/ فتيحي عبد الرازق أمين والمسجل بالهيئة تحت رقم 43 والتي اصدرت نتائج التقرير في تاريخ 16/1/2024 وتاريخ 15/10/2023 تحت رقم 4225/2023-2 تقرير القيمة العادلة للمعار قبل التشطيب بمبلغ 3,200,000 جنيه مصري وبلغت القيمة العادلة للتشطيبات 283287 جنيه.

2-7 تم إعادة تقييم الاستثمارات العقارية ارمدة اول المدة وفقاً لتقرير معيانية وتقييم تم بواسطة الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل (خبير التقييم م/ فتيحي عبد الرازق أمين والمسجل بالهيئة تحت رقم 43 والتي اصدرت نتائج التقرير في تاريخ 20/8/2025 الصادر تحت رقم 2025/4891 حيث اظهر التقرير بان القيمة التقديرية للوحدة تبلغ 10880000 جنيه مصري و بقتض تقييم عن التكلفة المثبتة بفاقر الشركة تبلغ 4836713 جنيه مصري و تم بيع الاصول العقارية للشركة في 21/3/2026 و نتج عنها ارباح رأسمالية بلغت 6394384 جنيه مصري .

8- الأصول الضريبية المؤجلة

البيان	يونيو 2026	مارس 2026
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول الثابتة والغير ملموسة والاستثمارات العقارية	101,319	111,477
أصول والتزامات حق الإنفاج	0	0
الإجمالي	101,319	111,477

9- رأس المال :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ 150.000.000 جنيه مصري (مائة وخمسون مليون جنيهاً مصرياً لا غير).
وتحدد رأس المال المصدر بمبلغ 39.000.000 جنيه مصري (تسعة وثلاثون مليون جنيهاً مصرياً لا غير).

موزعاً على 7.800.000 سهم (سبعة مليون وثمانمائة ألف سهم) قيمة كل سهم 5 جنيهات (خمس جنيهات مصرية) وجميعها أسهم نقدية مدفوعة بالكامل.

أحداث لاحقة للمركز المالي

1/9-

تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع التوزيع المعد من قبل الشركة بتاريخ 9/7/2026 والذي تمت الموافقة عليه من الجمعية العمومية الغير عادية بتاريخ 24/5/2026 وقد تم تعديل السجل التجاري للشركة و التأسيس عليه بزيادة رأسمال الشركة بتاريخ 30/7/2026 من 39000000 جنيه إلى 52000000 جنيه و جرى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع و إثباته بفاصل الشركة .



10- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

يونيو 2026	يونيو 2026
جنيه مصري	جنيه مصري
3,798	4,620
2,012,000	2,111,546
382,197	391,128
782	1,929
0	0
41,657	42,757
452,235	451,808
117,146	118,525
0	0
0	0
1,498	1,637
29,835	33,658
3,041,148	3,157,608

دائنون متنوعون
جاري شركة التداول
ضريبة كسب العمل
الخصم والتحصيل
تأمينات من الغير
هيئة التأمينات الاجتماعية
مصاريف مستحقة
صندوق الجزاءات
وليد جمال البسطويسى
إيرادات مقدمة
مساهمة صندوق اسر الشهداء
المساهمة التكافلية
الاجمــــــــــــــــالى



يونيو 2025	يونيو 2026	
جنيه مصري	جنيه مصري	
103,030	321,026	عمولات الحفظ المركزى
3,403	1,998	عمولات تحصيل كوبونات
13,550	6,800	عمولات إيداع الأوراق المالية
660	675	عمولات كشف حركة
0	1,600	عمولات تحويل محافظ
0	5,750	عمولات حيازة الأوراق المالية
0		فوائد بنكية
0	0	فروق تقييم عملة
1,600	850	عمولات تجميد الأسهم
122,243	338,699	صافى الإيرادات

-12- مصاريف النشاط:-

يونيو 2025	يونيو 2026	
جنيه مصري	جنيه مصري	
75,735	65,368	أجور ومرتبات وما فى حكمها
0	69,803	عمولات تسويقية
9,964	8,466	رسوم وإشتراكات
8,128	5,416	تأمينات إجتماعية
1,585	70	انتقالات
843	1,188	مصاريف بنكية
1,075	0	بريد ودمغة
0	0	دورات تدريبية
0	0	مصاريف الاصدار
100	0	ادوات مكتبية ومطبوعات
97,430	150,311	الإجمالى

-13- المصاريف العمومية والإدارية :-

يونيو 2025	يونيو 2026	
جنيه مصري	جنيه مصري	
2,000	195,964	بدلات و مكافآت مجلس الادارة
57,650	1,283	إهلاكات
8,147	12,540	كهرباء ومياه وغاز
357,795	124,738	أجور ومرتبات وما فى حكمها
3,916	2,009	تليفون وفاكس وبريد
1,700	54,201	إكراميات
11,831	20,560	نقل وانتقالات
123,676	139,853	رسوم وإشتراكات
42,760	58,776	تأمينات إجتماعية
10,127	6,292	مصاريف بنكية
8,181	6,461	إصلاح وصيانة
0	7	رسم التطوير
0	0	ادوات كتابية ومطبوعات
32,542	19,205	مصاريف بوفية وضيافة
96,800	194,250	أتعاب مهنية
3,008	0	تعويضات و غرامات
8,202	12,581	مصاريف متنوعة
59,280	125,400	إعلانات و عمولات تسويقية
0	0	مستلزمات كمبيوتر
78,750	82,687	إيجارات
0	0	مزايا عينية
0	3,823	المساهمة التكافلية
1,500	0	دورات تدريبية
0	0	مصرفى مخصص ضرائب
907,865	1,060,630	الإجمالى



شركة جولد انفيستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته
الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية المستقلة في 30 يونيو 2026

14- نصيب السهم في الأرباح (الخصم):

تم حطب نصيب السهم في الأرباح (الخصم) بقسمة صافي أرباح (خسائر) الفترة على عدد الأسهم القائمة والتي لم تتغير خلال الفترة والبالغة 7.800.000 سهم.
وقد بلغ نصيب السهم من الأرباح 0.09 :

الياسين	يونيو 2026	مارس 2025
صافي أرباح (خسائر) العام بعد الضرائب	146,884	125,826
يخصم:		
حصة العاملين	0	0
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	0	0
الأرباح (الخسائر) القابلة للتوزيع	146,884	125,826
المتوسط المرجح لحد الأسهم	7,800,000	7,800,000
نصيب السهم من (الخسائر) الأرباح	0.02	0.02



15- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية النقدية بالصندوق ولدي البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى كما تتضمن الإلتزامات المالية الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى .

15-1- خطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية :

وتتمثل أخطار تقلبات صرف العملات الأجنبية في أثره علي الإلتزامات بالعملات الأجنبية الناتجة أساساً عن حسابات البنوك وبعض الأرصدة الدائنة ويتم الاحتياط من هذا الخطر باتباع سياسة أثبات المعاملات بالعملات الأجنبية الواردة بالايضاحات (1-2-2) .

15-2- خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة العملاء والمدينون الممنوح لهم الائتمان علي سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر غير موجود حيث أن الشركة لا تمنح إئتمان .

15-3- خطر سعر الفائدة :

تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة بها .

15-4- خطر السيولة :

يتمثل خطر السيولة في الصعوبة التي قد تواجهها الشركة في دفع جزء من أو كل التزاماتها عند استحقاقها وطبقاً لسياسات الشركة فهي تحتفظ بمستوي مناسب من السيولة لخفض هذه المخاطر للحد الأدنى (إيضاح 2) .

15-5- خطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة :

هي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق ويعتبر هذا الخطر غير موجود حيث أن الشركة تستثمر في أدوات حقوق الملكية وذلك وفقاً للفقرة ج/ 71 والفقرة 72 من معيار المحاسبة المصري رقم 25.

15-6- القيمة العادلة :

طبقاً لأسس التقييم المتبعة لتقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف أختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .

16- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

وتتمثل في كون الشركة أمين حفظ لعملاء شركة جراند انفستمنت لتداول الأوراق المالية بالإضافة الى قيام شركة جراند انفستمنت لتداول الأوراق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن الشركة وتتم بنفس أسس التعامل مع الغير ولا تتضمن عقود معاوضة في تلك المعاملات بالإضافة الى التعاملات الاتية :

إسم الشركة	طبيعة التعامل	رصيد أول السنة المالية		الحركة خلال السنة المالية		رصيد آخر السنة المالية	
		مدین	دائن	مدین	دائن	مدین	دائن
جراند انفستمنت	رصيد عملاء	800	0	61060808	61061608	0	0
لتداول الأوراق المالية	حسابات جارية	0	2.012.000	203784	303330	0	2111546
	حفظ مركزي	72694	0	510308	493723	89279	-
جراند للتجارة	حسابات جارية	8050662	0	40767	0	8091429	-

17- الإلتزامات المحتملة :

تتمثل سياسة الشركة فى تقييم الإلتزامات القانونية والضريبية والمطالبات الموجهة ضد الشركة وفقا لأحكام القانون وفى حالة الاختلاف مع الأطراف الأخرى فى تسوية هذه الإلتزامات بطريقة ودية يتم اللجوء الى القضاء للفصل فيها وبناء على الشهادة المقدمة من المستشار القانوني لا يوجد أي قضايا مرفوعة علي الشركة اما بالنسبة الى الإلتزامات الضريبية فالموقف الضريبي كما هو موضح فى الإيضاح رقم (18).

18- الموقف الضريبي :

ضرائب شركات الأموال :

الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته ويتم تقديم الاقرارات الضريبية فى مواعيدها القانونية وجاري فحص السنوات من 2011 وحتى 2014 .

ضرائب كسب العمل :

تم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى 2018 /12/31 وتم سداد الفروق الناتجة من الفحص .

ضرائب الدمغة :

لم يتم فحص حسابات الشركة بعد .

ضريبة القيمة المضافة :

نشاط الشركة معفى طبقاً للبند رقم 36 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة طبقاً لقانون القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 .

ضرائب الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة :

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام نظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة وتم فحص حسابات الشركة حتى شهر ابريل 2014 .

19- الموقف القانوني :

لا يوجد أي قضايا مرفوعة من الشركة أو على الشركة.

20 - تعديلات المعايير :

فيما يلي ملخص بهذه التعديلات :

تعديلات عام 2023

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار محاسبة مصري جديد رقم (10) المعدل 2023 "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" ومعييار المحاسبة المصري رقم (23) المعدل 2023 "الأصول غير ملموسة"	1- تم إعادة إصدار هذه المعايير فى 2023, حيث تم السماح باستخدام نموذج باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير ملموسة. 2- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية, وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (5) "السياسات المحاسبية والاختفاء" - معيار المحاسبة المصري رقم (24) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (30) "القوائم المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (35) "الزراعة" - معيار المحاسبة المصري رقم (49) "عقود التأجير".	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بدراسة إمكانية تغيير السياسات المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار , وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية فى حالة استخدام ذلك الخيار .	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم و على فترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2023 , وذلك بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل اولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة .
معييار محاسبه مصري جديد رقم (36) المعدل 2023	1- تم إعادة إصدار هذه المعايير فى 2023 , حيث تم السماح باستخدام نموذج اعاده	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	تطبيق التعديلات الخاصه بإضافه خيار استخدام نموذج

إعاده التقييم على فترات مالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعاده التقييم بشكل أولى بإضافته الى حساب فائض إعاده التقييم بجانب حقوق الملكية في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.		التقييم عند القياس اللاحق للأصول التقييم والتقييم. 2- تقوم الشركة بتطبيق اما نموذج التكلفة او نموذج اعاده التقييم للأصول التقييم والتقييم على ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم والتأمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزاره البترول، وفي حاله تطبيق نموذج اعاده التقييم سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبه المصري (10) الاصول الثابته واهلاكها "او النموذج الوارد في المعيار المحاسبه المصري رقم (23) الاصول غير الملموسه " فيجب ان يكون متسقاً مع تبويب الاصول وفقاً للفقرة رقم (15) من معايير المحاسبه المصري رقم (36) المعدل 2023.	"التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينيه"
تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولى بإضافته الى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.	المعيار ليس له تأثير على القوائم الماليه.	1- تم إعادة إصدار هذه المعايير في 2023، حيث تم تعديل الفقرات (1-5)، (8) و(24) و(44) وإضافة الفقرات (5) - (5ج) و(63)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة وعدل طبقاً لذلك معيار المحاسبه المصري (10) "الأصول الثابته وإهلاكاتها" 2- لايلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28 (و) من معيار المحاسبه المصري رقم (5) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم الماليه التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبه المصري رقم (35) المعدل 2023 ومعيار المحاسبه المصري رقم (10) المعدل 2023 فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب عرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 28 (و) من معيار المحاسبه المصري رقم (5) لكل فترة سابقة معروضة.	معيار محاسبه مصري جديد رقم (35) المعدل 2023 "الزراعة".
تم تطبيق المعيار واثبات فائض تقييم الاستثمارات الماليه بالقيمة العادلة	المعيار ليس له تأثير على القوائم الماليه.	1- تم إعادة إصدار هذه المعايير في 2023، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقاريه. 2- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعاده التقييم ببعض معايير المحاسبه المصريه الساريه، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبه المصري رقم (1) "عرض القوائم الماليه". - معيار المحاسبه المصري رقم (13) "اثر التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبيه". - معيار المحاسبه المصري رقم (24) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبه المصري رقم (30) "القوائم الماليه الدوريه". - معيار المحاسبه المصري رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبه المصري رقم (32) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و	معيار محاسبه مصري جديد رقم (34) المعدل 2023 "الاستثمار العقاري"



		العمليات غير المستمرة". معياري المحاسبة المصري رقم (49) "عقود التاجير".	
يجب تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (50) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2024 , وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (50) لفترة اسبق, فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية	1- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار, ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها, ويتمثل هدف المعيار في ضمن قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة و أدائها المالي وتدفقاتها النقدية . 2- يحل معيار المحاسبة رقم (50) محل و يلغي معيار المحاسبة المصري رقم 37 "عقود التأمين" 3- أي إشاره في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (37) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (50) 4- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المصري رقم (50) "عقود التأمين" وهي كما يلي: - معيار المحاسبة المصري رقم (10) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" - و معيار المحاسبة المصري رقم (23) "الأصول غير الملموسة" - معيار المحاسبة المصري رقم (34) "الاستثمار العقاري"	معيار محاسبة مصري جديد رقم (50) "عقود التأمين"
على فترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.	تتطبق الشركة الاستثناء الوارد بالقرار على الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملة المحلية	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4575 لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية في 2023/11/28 بشأن بعض الاستثناءات الجوهرية في التطبيق عند قياس مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة :- يجوز استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة : - أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية بالعملة المحلية . - الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك العاملة في مصر استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.	معيار محاسبة مصري جديد رقم (47) " الادوات المالية"



تعديلات عام 2024

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار محاسبة مصري رقم (13) المعدل 2024 " اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية "	1- تم تعديل الفقرات أرقام (8) و(26) 2- وإضافة الفقرات من (19أ) الي (19ج) والفقرات (57أ) و(57ب) 3- إضافة الملحق (د) في حالة وجود صعوبة للتبادل بين عملتين 4- ويتطلب ذلك تقديم معلومات أكثر فائدة عن سعر الصرف التي تتعامل به الشركة تجاريا وتقدير أسعار التبادل للعملات الاجنبية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بذلك 5- يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير 2024 ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.
معيار محاسبة مصري رقم (17) المعدل 2024 " القوائم المالية المستقلة "	1- تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة 2- يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير 2024 ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.
معيار محاسبة مصري رقم (34) المعدل 2024 " الاستثمار العقاري "	1- سبق إدراج نموذج القيمة العادلة على المعيار المشار اليه، ووفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (883) لسنة 2023، وأنه وفقا لما ورد بالفقرة (30) فانه يجب على المنشأة ان تختار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة على سياستها المحاسبية ويجب عليها تطبيق تلك السياسة على جميع استثماراتها العقارية، ووفقا لما ورد بالفقرة رقم (35) فانه في حالة زيادة المبلغ الدفترى للاستثمار العقاري نتيجة تقييمه بالقيمة العادلة فيجب إثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل الاخر وتجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة. وقد تم التعديل للتوافق مع المعايير الدولية نحو إدراج الفرق في تقييم الاستثمار العقاري بقائمة الأرباح أو الخسائر مما يزيد من تمثيل القوائم المالية لأوضاع الشركات خاصة مع التغيرات الأخيرة في أسعار الصرف، مع الاستمرار في إتاحة إمكانية قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الشامل لمرة واحدة فقط في عمر الأصل أو الاستثمار. 2- يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير 2024 ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.
تفسير محاسبة مصري رقم (2) 2024 شهادات خفض الانبعاثات الكربونية	1- ينظم المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية، حيث حدد نطاق المعالجة المحاسبية والإجراءات التي يجب على الإدارة اتخاذها عند تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة، والتي تتضمن فهم سليم لدورة إصدار شهادات الكربون وطبيعة الترتيب والغرض التجاري من إصدار أو شراء الشهادة وكذلك تحديد تصنيف الشهادة المحتفظ بها كاصل مالي أو كاصل غير ملموس وفقاً للترتيب والغرض التجاري. وقد نظم محددات المعالجة المحاسبية وفق حالات مختلفة، حالة إصدار الشهادة لصالح مطور مشروع خفض المالك له، أو إصدارها لصالح مطور أو ممول المشروع ولكنه ليس المالك، أو حالة شراء شهادة الكربون بهدف استخدامها لتحقيق التبادل الكربوني وذلك عبر الغائها، والحالة الأخيرة في حالة شراء شهادة خفض بهدف المتاجرة فيها. 2- يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير 2025 ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	التفسير ليس له تأثير على القوائم المالية.

- نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر رقم 42 مكرر (ج) في 23 أكتوبر سنة 2024، قرار رئيس مجلس الوزراء برقم 3527 لسنة 2024 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبيانها كالتالي :

يسري هذا المعيار من تاريخ إصداره ويتم تطبيقه اعتباراً من بداية الفترة المالية التي صنف فيها الاقتصاد انه ذو تضخم مفرط ويجب تعديل ارقام المقارنة المعروضة في القوائم المالية بأثر تطبيق متطلبات هذا المعيار.	1- يتطلب هذا المعيار تعديل القوائم المالية المعده بعملة اقتصاد ذي التضخم المفرط ويهدف توفير معلومات مفيدة حول الوضع المالي للمنشأة , وإدائها , والتغيرات في وضعها المالي . 2- لا يحدد هذا المعيار معدل مطلق يصنف عنده ان الاقتصاد ذو تضخم مفرط , ويتم دراسة تصنيف المعاملات الاقتصادية بأنها تتسم بتضخم مفرط من خلال خصائص البيئة الاقتصادية , والتي تتضمن - ولكن لا تقتصر - على :- (أ) تفضيل معظم السكان الاحتفاظ بثرواتهم في اصول غير نقدية او في عملة محلية مستقرة نسبياً. (ب) يقيس عموم السكان المبالغ النقدية بالعملة المحلية بالمعادل لعملة اجنبية مستقرة نسبياً. (ت) تتم المبيعات والمشتريات الاجلة بالاسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة لانخفاض القوة الشرائية خلال فترة الانتمانية. (ث) يتم ربط معدلات الفائدة والاجور والاسعار بمؤشر الاسعار. 3- يقارب معدل التضخم التراكمي على مدار ثلاث سنوات سابقة لتاريخ تصنيف الاقتصاد نسبة 100% او اكثر.	اضافة معيار المحاسبة المصري رقم (51) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط".
--	--	---

21- أرقام المقارنة :

أرقام المقارنة تتماشى مع التبويب الحالي للقوائم المالية.

